حـــــــــوار

حديث الناس في مصر خلال الاسبوع الماضي ، كان حول المهندس سليمان متولي وزير النقل والمواصلات ، بمناسبة الحوادث التي تكررت في مرفق النقل ، ابتداء بغرق الباخرة العاشر من رمضان ، وانتهاء بحادث التصادم المروع لقطار الصعيد ..

وبالرغم من ان وزير النقل قد حاول احتواء الغضب ، باصدار عدة قرارات لايقاف بعض الموظفين او نقلهم ، فان مسئولية الوزير تبقى قائمة باعتباره الرئيس الاعلى لهذا المرفق ، وبالتالي ينسب اليه الفشل تماما كما ينسب اليه النجاح .. !!

كلنا تعودنا - في مصر - أن تكون الاحاديث الصحفية ، وعدسات التليفزيون ، واحتفالات وضع حجر الاساس للمشروعات الجديدة من نصيب الوزراء ، اما الكوارث والفشل فلا بد أن تكون لها ((ضحية)) من صغار الموظفين تلقى المسئولية على رؤوسهم ، وتطلق عليهم الكلاب المسعورة تماما كما كان يحدث في عهد ملوك الرومان .. !!

اما الوزير - عندنا - فهو لا يخطيء ابدا ، مادام ينتسب الى الحزب الحاكم ، لان الحزب الحاكم لا يخطيء ، فكيف يخطيء احد اعضائه .. ؟!

واذا فرض وفقد الوزير رضاء الحزب الحاكم ، فان الامر ينتهي بنقله الى المجالس القومية المتخصصة مع احتفاظه بكافة مخصصات الوزير ، ليشاهده الشعب - بعد حين - على شاشات التليفزيون من خلال اجتماعات هذه المجالس ، (التي تخطط لمستقبل مصر عام الفين) !!

ولان الشعب يفهم كل هذه ((المناورات)) فانه يعبر عنها بالسخرية المعروفة عنه ، ثم يسلم امره لله ، الى ان تقع كارثة جديدة ، وتختار لها الحكومة ضحية جديدة ..!!

وتعليقات الشعب - مع سخريتها - لا تخلو من المرارة .. والصدق .. فقد سمعت احدهم يقول :

- لماذا لا تصدر الحكومة قرارا بضم المجالس القومية المتخصصة الى وزارة التامينات الاجتماعية ، مادامت مظلة التامينات تمتد اليها .. ؟!

وسمعت مواطنا آخر يقول :

- اذا ارادت الحكومة لمشروع تنظيم الاسرة أن ينجح ، فعليها أن تضعه تحت اشراف وزارة المواصلات وبدلا من أن نطلب من ((حسنين ومحمدين)) الاستجابة الى برامج تنظيم الاسرة ، فانه يكفي ان يركبا احد القطارات حتى تحل المشكلة من اساسها ..؟!

وكثير .. كثير من امثال هذه التعليقات تتردد على السنة المواطنين ، ومع ذلك فان الحكومة لا تلقي اليها بالا ، مادامت تعتقد - أو تتوهم - انها صاحبة الاغلبية الكاسحة ، وبانها حكومة لا يمكن ان تخطيء .. وحتى لو اخطأت فانه لا يوجد من يملك أن يحاسبها .. !!

احمد طلعت